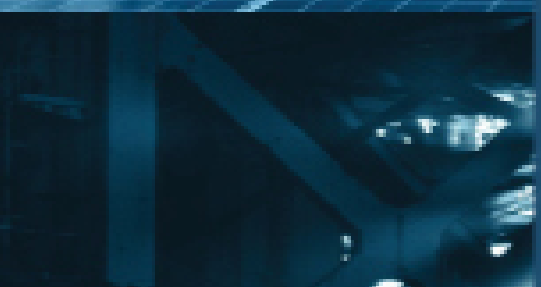

وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، ٠٢ أبريل ٢٠٢٤

مركز الرصد والتحليل | الإدارة العامة للتواصل و الإعلام

أخبار الطاقة

النفط يرتفع مع مراهنة المستثمرين على شح الإمدادات

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط أمس الاثنين، لتعزز مكاسبها الأخيرة وسط توقعات بتقلص الإمدادات من تخفيضات أوبك+ وهجمات على مصافي تكرير روسية، ومع دعم بيانات التصنيع الصينية المتفائلة توقعات تحسن الطلب.

وارتفع خام برنت 24 سنتا بما يعادل 0.3 بالمئة إلى 87.24 دولارا للبرميل بعد صعوده 2.4 بالمئة الأسبوع الماضي. وسجل الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 83.45 دولارا للبرميل، مرتفعا 28 سنتا أو 0.3 بالمئة، بعد مكاسب 3.2 بالمئة الأسبوع الماضي.

ومن المتوقع أن تكون أحجام التجارة ضعيفة يوم الاثنين حيث أن العديد من البلدان مغلقة بسبب عطلة عيد الفصح. وأغلق الخامان القياسيان مرتفعين للشهر الثالث على التوالي في مارس، مع بقاء برنت فوق 85 دولارا للبرميل منذ منتصف الشهر الماضي، إذ تعهدت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها، في تحالف أوبك+، بتمديد فترة تخفيضات الإنتاج حتى نهاية يونيو، مما قد يؤدي إلى تقليص إمدادات النفط الخام خلال فصل الصيف في نصف الكرة الشمالي.

وقال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، يوم الجمعة، إن شركات النفط الروسية ستركز على خفض الإنتاج بدلاً من الصادرات في الربع الثاني من أجل توزيع تخفيضات الإنتاج بالتساوي مع الدول الأعضاء الأخرى في أوبك +.

وأدت هجمات الطائرات بدون طيار من أوكرانيا إلى تدمير العديد من مصافي التكرير الروسية، وهو ما من المتوقع أن يقلل من صادرات الوقود الروسية. وقال محللو إنرجي أسبكتس في مذكرة «المخاطر الجيوسياسية المتعلقة بإمدادات الخام واللقيم الثقيل تضيف إلى أساسيات الطلب القوية في الربع الثاني من العام 24».

وأضافت الشركة الاستشارية أن ما يقرب من مليون برميل يوميا من طاقة معالجة الخام الروسية معطلة بسبب الهجمات، مما أثر على صادراتها من زيت الوقود عالي الكبريت والتي تتم معالجتها في المصافي الصينية والهندية.

وفي أوروبا، كان الطلب على النفط أقوى من المتوقع، إذ ارتفع 100 ألف برميل يوميا على أساس سنوي في فبراير، حسبما قال محللو جولدمان ساكس، مقابل توقعاتهم بانكماش 200 ألف برميل يوميا في 2024.

وقالوا في مذكرة إن الطلب القوي في أوروبا وضعف نمو الإمدادات الأمريكية إلى جانب التمديد المحتمل لتخفيضات أوبك + حتى عام 2024 يفوق المخاطر النزولية الناجمة عن الضعف المستمر في الطلب الصيني.

وأظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة يوم الجمعة أن إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام، أكبر منتج في العالم، انخفض بنسبة 6% في يناير مقارنة بالمستوى القياسي المرتفع المسجل في ديسمبر، بعد الطقس المتجمد.
وقال المحللون: «نرى المخاطر التي تهدد توقعاتنا بأن يبلغ متوسط سعر برنت 83 دولارًا للبرميل في الربع الرابع من 2024 حيث يميل بشكل معتدل نحو الاتجاه الصعودي». ومما يدعم الأسعار أيضاً أن نشاط الصناعات التحويلية في الصين نما للمرة الأولى في ستة أشهر في مارس، حسبما أظهر مسح رسمي للمصانع يوم الأحد، مما يدعم الطلب على النفط في أكبر مستورد للخام في العالم، حتى مع استمرار أزمة القطاع العقاري في إعاقة النمو الاقتصادي.

ويبحث المستثمرون أيضًا عن البيانات الاقتصادية الأمريكية بحثًا عن علامات تشير إلى الموعد الذي سيخفض فيه بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة هذا العام، مما سيدعم الاقتصاد العالمي والطلب على النفط.

وقالت وسائل إعلام كوبية رسمية في مطلع الأسبوع إن 90 ألف طن متري من النفط الروسي وصلت إلى الدولة التي تعاني من نقص السيولة والوقود للمساعدة في تخفيف انقطاع الكهرباء ونقص البنزين.

في وقت ستصدر روسيا كميات أقل من الديزل في أبريل بسبب الانقطاعات الكبيرة في مصافي التكرير بسبب الهجمات المتكررة بطائرات بدون طيار في الربع الأول، لكن الانخفاض لن يكون كبيرًا، وفقًا لجداول التسليم الأولية التي اطلعت عليها إينرجي إينتلجنس.

وتظهر الجداول أن روسيا ستصدر 580 ألف برميل يوميا من الديزل الشهر المقبل، بما في ذلك 60 ألف برميل يوميا من المنتج البيلاروسي. وهذا أقل بمقدار 80 ألف برميل يوميًا عن الجدول الزمني لشهر مارس، والذي تعطل بسبب ضربات الطائرات بدون طيار على العديد من المصافي الكبيرة. وتعكس الأحجام عمليات تسليم خطوط الأنابيب إلى الميناء فقط وليس شحنات السكك الحديدية المحتملة إلى الموانئ أو البلدان المجاورة.

وتُظهر التقديرات الحالية أن حوالي 900 ألف برميل يوميًا، أو ٪14، من الطاقة الاسمية لروسيا، قد تضررت بسبب ضربات الطائرات بدون طيار في الربع الأول. ومع ذلك، لم يتم استخدام كل هذه القدرة، ولم تكن هناك خطط لتشغيلها هذا العام. وقياسًا على مستويات الإنتاج لعام 2023، خسرت روسيا بشكل أساسي حوالي 660 ألف برميل يوميًا من إنتاجية التكرير التشغيلية.

ومن المتوقع أن تنخفض هذه القدرة المعطلة في أبريل إذا تمكنت روسنفت من إعادة تشغيل الوحدة الأساسية البالغة

170 ألف برميل يوميًا في ريازان، والتي تم قصفها في 13 مارس، ووحدة التقطير بطاقة 240 ألف برميل يوميًا في توابسي، والتي تم قصفها في 25 يناير.

ومن الواضح أن الانقطاعات الأخرى ستستمر لفترة أطول. وقال أحد المصادر إن الوحدة الأولية البالغة طاقتها 120 ألف برميل يوميًا في مصفاة نيجني نوفغورود التابعة لشركة لوك أويل - وهي أكبر منتج للبنزين في روسيا والتي تعرضت لقصف بطائرة بدون طيار في 13 مارس - ستظل خارج الخدمة حتى نهاية العام.

ومع ذلك، فإن معدلات تشغيل المياه في روسيا في شهر أبريل ستكون منخفضة، ليس فقط بسبب انقطاع التيار الكهربائي في حالات الطوارئ ولكن أيضًا بسبب الصيانة الربيعية الروتينية. يشير الجدول الزمني لتسليم النفط الخام عبر خطوط الأنابيب الشهر المقبل إلى أن متوسط إنتاج التكرير في روسيا سيبلغ حوالي 5.1 مليون برميل يوميًا، وهو أقل بمقدار 500 ألف برميل يوميًا عن أبريل 2023.

وكان للانقطاعات الطارئة تأثير كبير على صادرات الوقود الروسية. وفي الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر مارس، بلغ متوسط صادرات البلاد من الديزل 575 ألف برميل يوميًا، بانخفاض 150 ألف برميل يوميًا عن فبراير و270 ألف برميل يوميًا، أو ما يقرب من الثلث، عن مارس 2023، وفقًا للبيانات الرسمية.

ومنذ بداية العام وحتى 26 مارس، انخفضت صادرات الديزل بنسبة 10 أجزاء لكل مليون بنسبة 14% على أساس سنوي إلى 640 ألف برميل يوميًا، وفقًا لتقرير مراقبة أسبوعي صادر عن وزارة الطاقة الروسية. وتظهر البيانات الصادرة عن كبلر لتتبع السفن، أن صادرات الديزل الروسية في مارس بلغ متوسطها حوالي 630 ألف برميل يوميًا، لكن ذلك يشمل حوالي 70 ألف برميل يوميًا من المنتج البيلاروسي الذي يتم نقله من ميناء بريمورسك الروسي على بحر البلطيق.

ومن المقرر أن تحل العديد من المصافي الروسية محل الديزل المصدر الذي سيفقد بسبب انقطاع المصافي. على سبيل المثال، ستقوم مصفاة سالافات التابعة لشركة غازبروم في باشكورتوستان البعيدة بجوار كازاخستان، والتي لا تصدر عادة الديزل، بشحن حوالي 45 ألف طن متري (11 ألف برميل يوميا) في أبريل.

وفي الوقت نفسه، تم حظر صادرات روسيا من البنزين، والتي بلغ متوسطها 130 ألف برميل يوميًا العام الماضي، لمدة ستة أشهر بدءًا من الأول من مارس لضمان نمو المخزونات قبل الصيف. وتظهر البيانات أيضًا أن روسيا تشتري المزيد من وقود السيارات البيلاروسي لسد فجوة العرض المتزايدة قبل الصيف. وتمثل بيلاروسيا، التي تدير مصفاتين بطاقة إجمالية تبلغ 240 ألف برميل يوميا، مصدرا كبيرا للإمدادات. وقد فرضت أوروبا والولايات المتحدة عقوبات على المنتجات النفطية لكلا البلدين.

وفي يناير، قامت بيلاروسيا بشحن 190 ألف برميل يومياً من البنزين والديزل عبر روسيا، والآن يبدو أن بعض هذه الكميات لن يتم إعادة تصديرها. والأهم من ذلك أن بيلاروسيا تتلقى نفس الدعم لبيع وقود السيارات في السوق الروسية مثل المصافي المحلية.

وأدت مبادلة درجات النفط في مصفاة الرويس التابعة لشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) إلى تقليص إمدادات الخام المتوسط الحموضة في آسيا، مما حد من عدد شحنات زاكوم العلوي التي يمكن تسليمها خلال عملية تقييم أسعار خام الشرق الأوسط دبي التي تجريها ستاندرد آند بورز جلوبال.

وقال عدي إمسيروفيتش، مدير شركة ساري للطاقة النظيفة: «لقد استثمروا الكثير من الأموال على مدى ما لا يقل عن 3 إلى 4 سنوات في تطوير الرويس لتشغيل خامات أثقل، لذا فمن المنطقي جدًا تشغيل زاكوم العلوي وبيع مربان». وفي 2018، استثمرت أدنوك 3.5 مليار دولار لتحديث مصفاتها البالغة طاقتها 837 ألف برميل يوميا لمعالجة ما يصل إلى 420 ألف برميل يوميا من الخام الأثقل والأكثر حمضية بما في ذلك زاكوم العلوي، وفقا لموقع الشركة على الإنترنت.

وبدأت أدنوك شحن خام زاكوم العلوي إلى مصفاتها في سبتمبر، بكميات وصلت إلى 200 ألف إلى 300 ألف برميل يوميا في فبراير ومارس، وفقا لتجار. وأظهرت بيانات كبلر أن حصة خام زاكوم العلوي إلى مصفاة الرويس بلغت 366 ألف برميل يوميا في مارس، أو 40% من إجمالي الشحنات، ارتفاعا من 152 ألف برميل يوميا في فبراير. وتتوقع ريستاد أن تبلغ صادرات زاكوم العلوي نحو 650 ألف برميل يوميا في مارس، انخفاضا من متوسط شهري قدره 940 ألف برميل يوميا في 2023.

وأظهرت بيانات كبلر أن صادرات زاكوم العلوي إلى الصين والهند وكوريا الجنوبية وتايلاند وسنغافورة انخفضت بنحو 50% أو أكثر في مارس عنها قبل عام، بينما تراجعت الإمدادات إلى اليابان 13%.

اتساع الرهانات على خفض الفائدة يدعم ارتفاعات النفط وبقاء برنت فوق 85 دولارا

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

تعززت المعنويات الصعودية للنفط الخام مع بدء الربع الثاني وذلك بعد أن أظهرت بيانات مؤشر مديري المشتريات الصيني أن نشاط التصنيع توسع للمرة الأولى منذ ستة أشهر.

وظلت أحجام التداول خفيفة مع إغلاق عديد من الأسواق بمناسبة عطلة يوم الفصح، بما في ذلك أستراليا وهونج كونج في آسيا والمملكة المتحدة وألمانيا.

وأغلق الخامان القياسيان مرتفعين للشهر الثالث على التوالي في مارس مع بقاء برنت فوق 85 دولارا للبرميل منذ منتصف الشهر الماضي إذ تعهد تحالف «أوبك+»، بتمديد فترة تخفيضات الإنتاج حتى نهاية يونيو بهدف إحداث توازن بين العرض والطلب في سوق النفط.

وقال لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون، إن اتساع الرهانات على تخفيض أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي يدعم ارتفاع أسعار النفط الخام.

وفي هذا الإطار، أكد روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، أن سوق الأسهم الأمريكية مدعومة بالتفاؤل بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي سيبدأ في خفض أسعار الفائدة هذا العام كما سجلت المؤشرات مكاسب فصلية قوية، بقيادة ارتفاع بعض المؤشرات بأكثر من 10 % في أكبر مكاسب في الربع الأول منذ عام 2019.

وأوضح أن السؤال الآن حول ما إذا كان هذا الارتفاع سيستمر في الربع الثاني، لافتا إلى أنه في بداية العام، كانت الأسواق تتوقع ستة تخفيضات في أسعار الفائدة من بنك الاحتياطي الفيدرالي بينما الآن تم تسعير ثلاثة فقط ولم يشر المسؤولون بعد إلى أن التضخم قد انخفض بما يكفي لتبرير خفض سعر الفائدة.

من جانبه، قال ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المختصة، إن أسواق النفط الخام بدأت الربع الثاني في حالة معنوية إيجابية وسيعتمد استمرار الزخم القوي أيضا على أرباح الشركات التي تبدأ جديا في الأسبوع الثاني من شهر أبريل الجاري.

بدوره، أكد ماثيو جونسون المحلل في شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، أن أسعار النفط ارتفعت مستفيدة من المكاسب الأخيرة حيث دعمت بيانات المصانع المتفائلة من الصين توقعات الطلب في حين أدت المخاوف بشأن قلة الإمدادات إلى دعم الأسعار أيضا.

وأشار إلى أن نشاط الصناعات التحويلية في الصين نما للمرة الأولى في ستة أشهر في مارس، ما يدعم الطلب على النفط في أكبر مستورد للخام في العالم حتى مع استمرار الأزمة في قطاع العقارات في الضغط على الاقتصاد. وفيما يخص الأسعار، واصلت عقود النفط الآجلة مكاسبها وسجل خام برنت 87.85 دولار للبرميل وهو أعلى مستوى منذ أكتوبر 2023.

أعلى مستوى لصادرات النفط البرازيلي منذ 4 أشهر مدعومة بقفزة أوروبية 41 %

الاقتصادية

أظهرت بيانات شركة كبلر لمتابعة حركة النقل البحري ارتفاع صادرات النفط البرازيلي خلال الشهر الماضي إلى أعلى مستوياتها منذ 4 أشهر، على خلفية القفزة الكبيرة في الصادرات إلى أوروبا.

ونقلت «بلومبرغ» عن بيانات كبلر القول إن ناقلات النفط حملت صادرات برازيلية خلال الشهر الماضي بمعدل 1.863 مليون برميل يوميا بزيادة نسبتها 10 % على الشهر السابق و21 % على الشهر نفسه من العام الماضي.

وزادت صادرات النفط البرازيلي إلى أوروبا خلال الشهر الماضي بنسبة 41 % شهريا إلى 427 ألف برميل يوميا، مع انتهاء أعمال الصيانة في مصافي التكرير الأوروبية لتعويض النقص في إنتاج المصافي الروسية بعد تعرضها للقصف.

وتصدر خام توبي قائمة خامات النفط الروسي المصدرة خلال الشهر الماضي بمعدل 386 ألف برميل يوميا، ثم خام بوزيوس بمعدل 371 ألف برميل يوميا وخام سوروروبمعدل 184 ألف برميل يوميا.

انخفاض إنتاج أوبك إلى 26.42 مليون برميل يوميا في مارس

الاقتصادية

أظهر مسح نشرته «رويترز» اليوم الإثنين أن إنتاج منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) من النفط انخفض الشهر الماضي، بما يعكس انخفاض صادرات العراق ونيجيريا على خلفية التخفيضات الطوعية المستمرة للإمدادات من جانب بعض الأعضاء والمتفق عليها ضمن تحالف (أوبك +) الأوسع.

وأظهر المسح الذي استند إلى بيانات ملاحية ومعلومات من مصادر في قطاع النفط أن أوبك ضخت 26.42 مليون برميل يوميا الشهر الماضي، بانخفاض 50 ألف برميل يوميا عن فبراير.

السعودية قد ترفع سعر البيع الرسمي للخام العربي الخفيف لآسيا في مايو

الاقتصادية

قالت مصادر في قطاع النفط: إن السعودية قد ترفع سعر البيع الرسمي للخام العربي الخفيف في مايو.

ووفقا لمسح أجرته «رويترز» لـ6 مصادر في قطاع التكرير، فقد يرتفع سعر البيع الرسمي لمايو للخام العربي الخفيف بما يتراوح بين 20 إلى 30 سنتا للبرميل مقابل أبريل.

وقال أحد المشاركين في الاستطلاع: إن سعر البيع الرسمي لشهر مايو للخام العربي الخفيف جدا قد يزيد بمقدار 30 إلى 50 سنتا للبرميل على خلفية ارتفاع علاوات خام مربان ذي الجودة المماثلة من أبوظبي.

وأظهرت بيانات «رويترز» أن متوسط علاوة العقود الآجلة لمايو من خام مربان لمبادلات دبي ارتفع 58 سنتا إلى 1.73 دولار للبرميل الشهر الماضي، مدعوما بطلب قوي في آسيا.

وقالت المصادر: إن نقص المعروض من الخامات المتوسطة والثقيلة بسبب صيانة حقول النفط في السعودية وتخفيضات إنتاج أوبك+ وزيادة الاستهلاك المحلي في عديد من الدول المنتجة في الشرق الأوسط، ومن المتوقع أن يدعم أسعار البيع الرسمية لشهر مايو للخام العربي المتوسط والعربي الثقيل في السعودية.

ارتفاع صادرات أنابيب الغاز الروسية لأوروبا في مارس 26٪

الاقتصادية

أظهرت حسابات رويترز اليوم الإثنين أن متوسط إمدادات الغاز الطبيعي اليومية من شركة الطاقة الروسية العملاقة غازبروم إلى أوروبا ارتفعت 4.5 % في مارس مقارنة بمستويات فبراير وبنحو 26 % مقارنة على أساس سنوي.

وأظهرت الحسابات، المستندة إلى بيانات مجموعة إنتسوج الأوروبية لنقل الغاز والتقارير اليومية لغازبروم عن نقل الغاز عبر أوكرانيا، أن متوسط صادرات خطوط الأنابيب اليومية ارتفع إلى 88.7 مليون متر مكعب الشهر الماضي من 84.9 مليون متر مكعب في فبراير، ومن 70.3 مليون متر مكعب في مارس 2023.

وبلغت صادرات غازبروم من الغاز الطبيعي نحو 7.74 مليار متر مكعب أوروبا منذ بداية العام.

وزودت روسيا أوروبا بنحو 63.8 مليار متر مكعب من الغاز عبر طرق مختلفة في 2022، وفقا لبيانات جازبروم وحسابات رويترز، وانخفضت الكمية العام الماضي بنحو 55.6 بالمئة لتصل إلى 28.3 مليار متر مكعب.

وفي ذروتها خلال عامي 2018 و2029، وصلت التدفقات السنوية إلى المنطقة لنحو 175-180 مليار متر مكعب.

ولم تنشر جازبروم بياناتها الشهرية منذ بداية 2023. ولم ترد على طلب رويترز للتعليق.

«جي سي إل» للطاقة الصينية تعود إلى الغاز الطبيعي الشرق الأوسط

قال مسؤولون تنفيذيون في شركة «جي سي إل هولدنغز» الصينية التي يديرها القطاع الخاص لـ«رويترز» إن الشركة تعيد بناء نشاطها للغاز الطبيعي بعد تفريغ مئات منشآت الطاقة الشمسية لإنشاء قدرة استيراد الغاز وتأسيس عملية تجارية جديدة.

وفي حال نجاحها، ستنضم شركة «جي سي إل» إلى ما يسمى بالجهات الفاعلة في مجال الغاز الطبيعي المسال من المستوى الثاني في الصين مثل شركة «إي إن إن» ومجموعة «بكين للغاز» التي تهدف إلى زيادة واردات الوقود شديد التبريد إلى جانب شركات رئيسية مملوكة للدولة لتلبية الطلب المتزايد من أكبر مستخدم للطاقة في العالم، وفق «رويترز».

وتأتي عودة شركة «جي سي إل» إلى الغاز بعد سنوات مع انخفاض الأسعار الفورية العالمية للغاز الطبيعي المسال إلى أدنى مستوياتها منذ ثلاث سنوات تقريباً بسبب تزايد العرض، ومع توقع توسع الطلب في الصين، التي استعادت لقبها كأكبر مشترٍ للغاز الطبيعي المسال في العام الماضي.

وقامت وحدة «جي سي إل إنرجي هولدنغز» التابعة للمجموعة والمدرجة في «هونغ كونغ» الشهر الماضي بتعيين شيونغ شين، نائب الرئيس السابق لشركة «إي إن إن» للغاز الطبيعي، كرئيس لتجارة الغاز لقيادة فريق مقره في بكين والذي سيتوسع إلى نحو 20 شخصاً بحلول نهاية العام، حسبما ذكر المسؤولون التنفيذيون في الشركة لـ«رويترز».

وقال الرئيس التنفيذي لشركة «جي سي إل للطاقة الجديدة»، شو هويلين، إن شيونغ الذي بدأ حياته المهنية في مجال الغاز الطبيعي المسال في شركة «كنوك» الحكومية الكبرى، سيترأس أيضاً ذراعاً جديدة لتجارة الغاز في سنغافورة والتي ستضم نحو خمسة موظفين في الأشهر المقبلة.

ودخلت شركة «جي سي إل»، التي كانت أكبر منتج للطاقة الشمسية في الصين ويسيطر عليها القطاع الخاص، أعمال الغاز منذ نحو عقد من الزمن وكان لها حقوق التنقيب عن الهيدروكربونات في إثيوبيا. وبحلول عام 2018، كانت لديها خطط لاستثمار مليارات الدولارات لبناء خمس محطات لاستقبال الغاز الطبيعي المسال على طول ساحل الصين. لكن شو قال إن الديون الكبيرة في وحدة توليد الطاقة الشمسية، التي تضررت من الطاقة الفائضة على مستوى الصناعة والإلغاء التدريجي للإعانات في بكين، أعاقت طموحاتها في مجال الغاز.

وتواجه الصين، أكبر مشغل ومصنع للطاقة الشمسية في العالم، فائضاً هائلاً في القدرة الإنتاجية، مما أضر بالأسعار العالمية

للمواد والمعدات الشمسية وأثار مخاوف الإغراق الدولي.

وقال مسؤول إعلامي بالشركة إن «جي سي إل» باعت جميع محطاتها للطاقة الشمسية البالغ عددها 220 محطة بإجمالي 7.15 غيغاوات، معظمها للمرافق الحكومية، لتجمع نحو 23.5 مليار يوان (3.25 مليار دولار) بحلول نهاية عام 2023.

وقال شو إن المجموعة لا تزال توفر الإدارة والصيانة لمزارع الطاقة الشمسية ولديها أعمال مربحة لتصنيع السيليكون.

وقال شو، الذي كان في السابق نائب رئيس شركة «سينوكيم أويل» التي تديرها الدولة، والذي انضم إلى شركة «جي سي إل» في يونيو (حزيران) الماضي: «إن استحواذ الأصول الشمسية الثقيلة في اتجاه مجرى النهر أتاح التحول الاستراتيجي للمجموعة للعودة إلى قطاع الغاز».

وقال شو إن هذا التحول يشمل بناء محطتي استقبال وتسويق الغاز وتداوله دولياً، فضلاً عن إنتاج وتصدير الغاز من إثيوبيا.

وتقوم شركة «جي سي إل» ببناء محطة استيراد، تقدر تكلفتها بـ5 مليارات يوان، في رودونغ بمقاطعة جيانغسو والتي يمكنها التعامل مع 3 ملايين طن متري من الغاز الطبيعي المسال سنوياً. وقال شو إن المشروع، الذي تملك «جي سي إل» 51 في المائة منه و49 في المائة لشركة النفط والغاز المستقلة «باسيفيك إنرجي»، من المقرر أن يبدأ تشغيله في أواخر عام 2025.

كما أن محطة مماثلة الحجم مخطط لها في ماومينغ في مقاطعة قوانغدونغ، والتي من المرجح أن تمتلك فيها شركة «جي سي إل» حصة 43 في المائة، تنتظر موافقة الدولة.

وتمتلك شركة «جي سي إل» حصصاً في 10 محطات طاقة تعمل بالغاز في قوانغدونغ وجيانغسو، مما يوفر لها أكثر من ملياري متر مكعب من الطلب على الغاز لأعمالها التجارية. وقال شو إنها تعتزم أيضاً بيع الغاز لعملاء خارجيين مثل شركات الغاز في المدينة ومصنعي السيراميك.

وقال مسؤولون في الشركة إن شركة «جي سي إل» تدرس استئناف نشاطها في منطقة أوجادين الغنية بالغاز في إثيوبيا، حيث أوقفت الاستثمار في عام 2018 تقريباً بعد حفر 40 بئراً.

وقال المسؤولون إن أحد المقترحات هو بناء منشأة لتسييل الغاز تبلغ طاقتها 600 ألف طن سنوياً هناك، بهدف تسويق

الوقود الذي يتم شحنه في صهاريج «أيزو» إلى جنوب آسيا أو أوروبا.

وقال شو: «الفكرة هي تطوير موارد الغاز خطوة بخطوة، ومن المحتمل جلب شركاء استراتيجيين في المستقبل لجعله مشروعاً كبيراً لتصدير الغاز الطبيعي المسال».

10 قضايا قد تغير معالم قطاعي النفط والسيارات في 2024 اقتصاد الشرق

يواجه قطاعا النفط والسيارات في العالم منعطفاً دقيقاً، في ضوء التشابك المعقد بين العوامل الجيوسياسية والتكنولوجية والاقتصادية، إذ يعِد هذا التداخل بتغيير معالم الصناعتين، وفق «إس آند بي غلوبال كومموديتي إنسايتس».

تطرقت الوكالة في تقريرها إلى 10 قضايا قد تغيّر معالم أسواق النفط وقطاع السيارات، موضحة التحديات والفرص في المستقبل القريب.

1- استراتيجية «أوبك+»

أمام تحالف «أوبك+» قرار بالغ الأهمية، فهل يواصل خفض الإنتاج أم يدافع عن حصته السوقية، خصوصاً في ظل تصاعد النزاعات المسلحة في المنطقة وارتفاع الإمدادات القادمة من الأميركتين؟

ستتوقف الاستراتيجية على رؤية أعضاء التحالف لعام 2024 وما بعده، مع ارتفاع قدرته الإنتاجية الإضافية إلى نحو 5 ملايين برميل يومياً، تتركز بشكل رئيسي في السعودية والإمارات.

يشير التقرير إلى أن الضبابية تحيط بتوجه التحالف المستقبلي ووحدته، كما تبين من انسحاب أنغولا من التحالف في مطلع العام الجاري، بعد اختلاف في وجهات النظر بشأن الحصة المحددة لها. وقد أثارت تلك الخطوة آنذاك شكوكاً حول استمرارية خفض الإنتاج، وميزان القوى في سوق النفط العالمية.

ولكن التحالف، مدد في مطلع مارس الماضي خفض الإنتاجحتى يونيو المقبل، سعياً إلى تجنب حدوث فائض بالأسواق العالمية، ولدعم استقرار الأسواق والأسعار.

2 - إنتاج النفط في أميركا الشمالية

أصبحت الولايات المتحدة وكندا قوتين مهيمنتين في إنتاج النفط والغاز عالمياً، إذ أنتجتا أكثر من 41 مليون برميل مكافئ نفط يومياً خلال 2023، وارتفع الإنتاج بأكثر من 90% منذ عام 2000.

تجاوز إنتاج الولايات المتحدة من النفط التوقعات بشكل ملحوظ في العام الماضي بنحو مليون برميل يومياً، في ضوء تطوير وزيادة إنتاج النفط الصخري.

من المتوقع ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة بنحو 625 ألف برميل يومياً في 2024، ما يُعتبر أكبر زيادة على مستوى العالم. إلا أن تلك التوقعات تعتمد على أسعار النفط، فانخفاض سعر خام غرب تكساس عن 70 دولاراً للبرميل، قد يعطل الاستثمارات في النفط الصخري نتيجة الالتزامات المالية.

كذلك سيكون إسهام كندا في الإنتاج ملحوظاً رغم استقراره، حيث يُتوقع أن يلبي إنتاج أميركا الشمالية نحو 90% من نمو الطلب العالمي على النفط خلال العام الجاري.

3 - طلب الصين على النفط

يتوقع التقرير انخفاضاً ملموساً في طلب الصين على النفط، وتراجعه بنحو النصف من 1.02 مليون برميل يومياً في 2023 إلى 490 ألف برميل يومياً فقط في العام الجاري. ويُعزى ذلك إلى ضعف تعافي الاقتصاد بعد إعادة فتحه مع انتهاء جائحة كورونا، وركود سوق العقارات، والتحول إلى اقتصاد معتمد على الخدمات، وتزايد تبني السيارات التي تعمل بالكهرباء والوقود البديل.

من المتوقع حدوث انخفاض كبير في نمو الطلب المسجل على البنزين والكيروسين على أساس سنوي، ليتباطأ النمو من 680 ألف برميل يومياً، إلى 250 ألف برميل يومياً فقط.

كذلك يُتوقع أن يواجه قطاع البتروكيماويات، الذي مثل قوة دافعة رئيسية للطلب على النفط، تحديات بضغط من المنافسة المحتدمة، وموجة المشاريع الجديدة، ما سيؤدي إلى تجاوز الطلب على المواد الأولية للبتروكيماويات التوقعات السابقة بمعدل طفيف. ويعكس هذا التحول، التغير في مشهد استهلاك الطاقة في الصين.

4 - استمرار زخم المركبات الكهربائية

سجل زخم تبني المركبات الكهربائية في الصين نمواً ملحوظاً، مع صعود قياسي لنسبة المركبات الكهربائية بالكامل والسيارات الهجينة القابلة للشحن الخارجي في تسجيل المركبات الخفيفة الجديدة من 3% في مطلع 2020 إلى 38% بحلول نوفمبر الماضي. ويرجع هذا الارتفاع الكبير إلى توفر مجموعة متنوعة من الطرازات منخفضة التكلفة، والإعفاءات الضريبية للمركبات الكهربائية، والتوسع السريع في البنية التحتية للشحن.

أما في أوروبا والولايات المتحدة، فتتزايد الحصة السوقية للمركبات الكهربائية تدريجياً، إذ يواجه انتشارها عقبتين تتمثلان في وجود مجموعة محدودة من طُرز المركبات الكهربائية، والفارق السعري الكبير بينها وبين السيارات التقليدية ذات محرك الاحتراق الداخلي. رغم ذلك، هناك إشارات على تسارع محتمل في تلك المناطق، من بينها زيادة مبيعات المركبات الكهربائية بالكامل المصنعة في الصين في أوروبا، وتوسع شبكة «تسلا» للشحن السريع في الولايات المتحدة.

تشير تلك المستجدات إلى مشهد جديد يمكن أن يكتسب فيه اعتماد السيارات الكهربائية المزيد من الاهتمام خارج

الصين، متأثراً بتحولات السياسات والتقدم في البنية التحتية.

5 - أسعار السيارات الكهربائية

تتميز الصين بانخفاض أسعار المركبات الكهربائية، إذ يتضاءل الفارق السعري بينها وبين سيارات محرك الاحتراق الداخلي بشكل كبير، مقارنة بغيرها من الأسواق الكبرى. ومصدر هذه الميزة هو استخدام الصين الاستراتيجي لبطاريات الليثيوم وفوسفات الحديد، وانخفاض التكاليف اللوجستية، ومزايا الإنتاج الكبير.

تمثل الصين محور سلسلة التوريد العالمية للبطاريات، ما يمنحها ميزة التكلفة المنخفضة في تصنيع المركبات الكهربائية بالكامل. ومن المتوقع أن يؤدي الوجود المتزايد للمركبات الكهربائية المبنية على منصات التكنولوجيا الصينية، إلى ضغوط هبوطية على أسعار السيارات الكهربائية التي تعمل بالبطارية على المستوى الدولي، وخاصة في أوروبا.

المشهد الاستثماري يدعم هذا الاتجاه، خصوصاً مع تزايد الاهتمام بالمركبات الكهربائية على حساب السيارات التقليدية. ويعد ذلك بتسريع وتيرة التقدم في التكنولوجيا، وزيادة وفورات الإنتاج الكبير للمركبات الكهربائية الكاملة. رغم ذلك، فتلك التوقعات المتفائلة تواجه تحدياً يتمثل في نقص المواد الخام للبطاريات، ما قد يعيق التقدم تجاه خفض تكلفة المركبات الكهربائية بالكامل، أو حتى يعكس مساره.

6 - الطلب العالمي على النفط

أشارت الوكالة في توقعها الأساسي إلى نمو الطلب العالمي على النفط بنحو 1.5 مليون برميل يومياً في 2024، في انخفاض عن نموه في 2023 والذي سجل حينها مليوني برميل يومياً. وعزت هذا التراجع بشكل أساسي إلى اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في ضوء توقع تباطؤ معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي من 2.7% في 2023 إلى 2.3% في 2024، ما يعكس ضعف الآفاق الاقتصادية في كل أنحاء العالم.

تمثل الولايات المتحدة ومنطقة اليورو عنصرين رئيسيين في اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فيما تُعد آسيا، بالأخص الصين والهند وجنوب شرق آسيا، ركيزة بالغة الأهمية، إذ تسهم بنسبة 60% من ارتفاع الطلب على النفط.

كما تلعب أسعار النفط دوراً حاسماً في تشكيل الطلب، مع توقع «إس آند بي غلوبال» متوسط سعر خام برنت عند 83 دولاراً للبرميل في السيناريو الأساسي.

تشمل القوى الرئيسية الدافعة للطلب الكيروسين والديزل والبنزين، وتظهر أنماط الطلب تأثيراً واضحاً للعامل الموسمي على المخزونات والأسعار. مع ذلك، فإن الضبابية التي تحيط بعوامل غير متوقعة، مثل تقلب أسعار النفط والتوترات الجيوسياسية، قد يكون لها أثر كبير على توقعات الطلب، ما يشير إلى انحراف محتمل عن مسار النمو المتوقع.

7 - إنتاج النفط في أميركا اللاتينية

من المتوقع أن يصل إنتاج أميركا اللاتينية من النفط إلى 9 ملايين برميل يومياً أو أكثر، وهي علامة فارقة لم تُسجل منذ 2016. ويأتي هذا الارتفاع مدفوعاً بمشروعات التطوير الضخمة للحقول البحرية في البرازيل وغيانا، والتحول بعيداً عن الخام الثقيل التقليدي في المكسيك وفنزويلا.

سجلت حقول النفط في المياه العميقة بطبقة ما قبل الملح في البرازيل مستويات إنتاج قياسية، في ضوء زيادة مشاريع المرافق العائمة للإنتاج والتخزين والتفريغ. أما مشروع بايارا في غزيانا، فيتوقع أن يسهم في إنتاج القارة بمقدار 600 ألف برميل يومياً خلال 2024.

الموقع الجغرافي الاستراتيجي للبرازيل وغيانا يعزز دورهما كموردتين رئيسيتين للأسواق الكبرى مثل الصين والولايات المتحدة وأوروبا. وقد أدت صادرات البلدين دوراً جوهرياً في موازنة مشهد النفط العالمي، لا سيما في ظل الاضطرابات التي ضربت السوق بعد فرض عقوبات على روسيا.

وفي ظل احتمال حدوث توترات جيوسياسية، تتزايد أهمية إنتاج البلدين في الحفاظ على استقرار إمدادات النفط العالمية.

8- موردو النفط المعاقبون

من المتوقع استقرار إنتاج النفط في روسيا وإيران وفنزويلا خلال 2024، في ضوء تمديد موسكو خفض الإنتاج التزاماً بتعهداتها في إطار «أوبك+».

رغم الزيادة المؤقتة في إنتاج إيران نتيجة تخفيف العقوبات الأميركية، قد تعرقل التوترات المتصاعدة في الشرق الأوسط زيادة الإمدادات.

تناقض تخفيف العقوبات على فنزويلا مع الآثار طويلة المدى لنقص الاستثمار، ليبلغ الحد الأعلى المتوقع للإنتاج عند 800 ألف برميل يومياً.

كانت إعادة توجيه النفط الخاضع للعقوبات إلى أسواق منطقة آسيا والمحيط الهادئ ملحوظة، إذ صعدت صادرات موسكو إلى آسيا من 36% إلى 86% بعد فرض العقوبات. مع ذلك، انخفضت صادرات إيران وفنزويلا على حد سواء، فيما أصبحت الصين والهند الدولتين المشتريتين الرئيسيتين.

من المرجح أن يستمر هذا التغير في ديناميكيات التجارة، الذي شكلته العوامل الجيوسياسية والاقتصادية، خلال 2024، ما يعكس التشابك المعقد بين سياسات النفط العالمية وطلب الأسواق.

9 - استثمار منتجي النفط في تحول الطاقة

السؤال بشأن مدى كفاية الاستثمار في إمدادات النفط على المدى الطويل دائم. لكن التوقعات بشأن الاستثمار في المنبع أصبحت غامضة على نحو متزايد، نظراً لعدم اليقين بشأن وتيرة التحول في مجال الطاقة وحجمه.

من المتوقع أن يرتفع الإنفاق الرأسمالي العالمي على الطاقة بمقدار 100 مليار دولار في الفترة 2023-2024، مع نمو النفقات الرأسمالية على المنبع بمقدار 30 مليار دولار. وكما كان متوقعاً، أدى انتعاش أسعار النفط منذ عام 2020 إلى زيادة في الإنفاق على الاستثمار في نشاطات المنبع.

التقرير أشار إلى أن السياسات الحكومية وتعهدات الصناعة ستؤثر بشكل حاسم على الاستثمار في المنبع.

فعلى سبيل المثال، اقترحت حكومة كندا في الآونة الأخيرة إطاراً قانونياً لوضع حد أقصى لانبعاثات الغازات الدفيئة الناجمة عن قطاع النفط والغاز بالبلاد ثم خفضها. وفي الولايات المتحدة، يوفر قانون خفض التضخم حوافز ضخمة لتطوير تقنيات خفض الانبعاثات.

في قمة المناخ «كوب 28» في الإمارات، قدم قطاع التنقيب والإنتاج العالمي تعهدات رسمية بخفض الانبعاثات الناجمة عن عملياته، والأرجح أن الصناعة ستسرع وتيرة جهودها الرامية إلى خفض انبعاثات الميثان، وتعزيز تقنية احتجاز الكربون، واستغلاله وتخزينه خلال العام الجاري.

10 - الانتخابات الرئاسية الأميركية

توجز الانتخابات الأميركية المرتقب إقامتها في نوفمبر المقبل الضبابية الأوسع نطاقاً التي تحيط بدور البلاد على الساحة العالمية. فقد يكون للنتيجة النهائية تبعات هائلة على العلاقات الدولية والسياسات التجارية والالتزامات البيئية، وبالتبعية، ستؤثر على حسابات أسواق النفط وقطاع السيارات في جميع أنحاء العالم.

روسيا تخطط لخفض تصدير الديزل بحراً في أبريل الجاري

اقتصاد الشرق

تعتزم روسيا خفض صادرات الديزل اليومية من الموانئ الكبرى غرب البلاد في أبريل الجاري لأدنى مستوياتها في 5 شهور، بعد الهجمات الأوكرانية بطائرات مسيرة على مصافي التكرير، ومع بدء أعمال الصيانة الموسمية التي قلصت معدلات معالجة النفط الخام بشكل كبير.

ومن المتوقع قيام موسكو بتخفيض عمليات تحميل الديزل من الموانئ الثلاثة الكبرى بالبلاد المطلة على البحر الأسود وبحر البلطيق، بما فيها بعض الشحنات التي يعود منشأها لبيلاروسيا، إلى 2.29 مليون طن تقريباً الشهر الحالي، بحسب بيانات اطلعت عليها «بلومبرغ».

تراجع الشحنات

يعادل هذا ما يتجاوز بقليل 569 ألف برميل يومياً، بتراجع بنسبة 21% عن حجم الصادرات اليومية الفعلية البالغة نحو 724 ألف برميل من نفس الموانئ خلال مارس المنصرم، وفق حسابات تعتمد على بيانات شركة جمع وتحليل المعلومات «كبلر».

تبدأ روسيا تخفيض إمدادات الديزل المنقولة بحراً بعد تراجع معدلات معالجة النفط الخام الأسبوعية لأدنى مستوياتها خلال 10 أشهر، وذلك في أعقاب هجمات أوكرانية بطائرات مسيرة مع دخول الحرب بين البلدين عامها الثالث. كما أن أعمال الصيانة الموسمية التي من المقرر أن تستمر حتى الصيف المقبل، تحد مؤقتاً من عمليات تكرير النفط الخام في بعض المصافي الروسية، ما يضغط على تدفقات الديزل بالبلاد.

توقفت موسكو عن شحن الديزل إلى أوروبا بعد فرض الغرب عقوبات على روسيا تستهدف قطاع الطاقة. ولذلك فمن المرجح أن تسفر التدفقات المنخفضة من أحد أكبر البلدان المنتجة لهذا الوقود حول العالم في زيادة التقلبات بالسوق التي تضررت بالفعل جراء هجمات استهدفت أعمال الشحن في البحر الأحمر وأعطال في مصافٍ إقليمية.

حظر الديزل؟

أوضح نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، الجمعة الماضية، أن روسيا لا تخطط حتى الآن لحظر صادرات الديزل. نقلت وكالة أنباء «تاس» الرسمية عن نوفاك قوله: «ننتج ما يكفي من الديزل، بما يصل إلى ضعف ما تحتاجه السوق المحلية». وأضاف أنه إذا فرضت روسيا حظراً على تصدير الديزل، فإن قطاع التكرير بالبلاد سيعاني من فائض في المخزون.

تكشف خطة تصدير الديزل لشهر أبريل الجاري، التي اطلعت عليها «بلومبرغ»، التدفقات المُسلمة للموانئ المحلية الكبرى الثلاثة عبر خطوط الأنابيب. فيما لا تتضمن الخطة شحنات أصغر ترسل لمنافذ التصدير بواسطة خطوط السكك الحديدية، أو الشحنات خارج منظومة خطوط الأنابيب الخاصة بشركة «ترانسنفت» (Transneft). قد تختلف التدفقات الفعلية، بحسب الظروف الجوية وطلب العملاء الأجانب.

لم ترد «ترانسنفت»، التي تُعد جداول بيانات التحميل، في حينه على طلب «بلومبرغ» للتعليق على هذا الشأن.

إنتاج النفط في نيجيريا يترقب انتعاشة.. وهذا موقف حصة أوبك

أسماء السعداوي

الطاقة

من المتوقّع أن يرتفع إنتاج النفط في نيجيريا قريبًا، في ضوء زيادة عدد الحقول العاملة ومحطات الإنتاج ومنصات الحفر، وفق ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

ونيجيريا هي صاحبة أكبر احتياطيات نفطية في أفريقيا، وتعتمد على إيرادات النفط لتغطية 80% من احتياجاتها من النقد الأجنبي.

وقالت لجنة تنظيم صناعة النفط (NUPRC) إنه منذ عام 1956 عندما اكتُشف النفط بأحجام تجارية لأول مرة، نما قطاع التنقيب عن النفط والغاز مع تطوير وإقامة العديد من المرافق، كما سجّلت أبوجا تطورات في إنتاج النفط مؤخرًا.

وبحسب اللجنة التابعة للحكومة، شهدت حقول النفط في نيجيريا نموًا، ويوجد حاليًا أكثر من 246 حقلًا منتجًا.

وبحسب مسؤول بارز، تقترب نيجيريا من الوفاء بحصة أوبك بعدما ارتفع عدد حفارات النفط أكثر من 270% على مدار السنوات الثلاث الماضية.

إنتاج النفط في نيجيريا 2024

تقول لجنة تنظيم النفط في نيجيريا إنه يوجد أكثر من 246 حقل إنتاج، و2.777 أنبوبًا، و188 محطة أو منصة إنتاج، و4 محطات غاز، و5 محطات تصدير برية، و11 محطة تخزين وتفريغ عائمة، و18 محطة تخزين الإنتاج وتفريغه، والعديد من المنشآت الأخرى في مختلف مراحل التطوير.

وبفضل تلك الشبكة، من المتوقّع أن يرتفع إنتاج النفط ويتعزز أمن الطاقة في البلاد، وفق ما جاء في تقرير نشرته صحيفة «بانش» المحلية (punchng).

وارتفع عدد حفارات النفط قيد التشغيل بصورة طفيفة في فبراير/شباط (2024) إلى 16، ارتفاعًا من 15 حفارة في يناير/

كانون الثاني، في تطور وصفه مديرو الصناعة بالمهم لإنتاج النفط في نيجيريا.

وخلال الأرباع الثاني والثالث والرابع من العام المنقضي (2023)، بلغ عدد حفارات النفط 13 و16 و14 على الترتيب، وفق بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

وكان عدد حفارات النفط عند أدنى مستوياته عندما سُجلت 7 فقط قيد التشغيل في عام 2021، لترتفع إلى 10 في المتوسط في 2022.

حصة أوبك

بخروج أنغولا من أوبك، في العام الماضي، أصبحت نيجيريا العضو الوحيد بالمنظمة الأهم في سوق النفط العالمية.

وتبلغ حصة نيجيريا الحالية بالمنظمة 1.5 مليون برميل يوميًا، لكن البلاد تواجه تحديات في الوفاء بها؛ إذ إن الإنتاج الفعلي يبلغ حاليًا 1.33 مليون برميل يوميًا من النفط، لكن قدرات الإنتاج تصل إلى 2.26 مليون برميل يوميًا.

وقال رئيس هيئة تنظيم النفط غبنغا كومولافي، إن عدد حفارات النفط ارتفع أكثر من 270% على مدار السنوات الثلاث الماضية، وهو ما أثر بإنتاج النفط في نيجيريا مؤخرًا؛ إذ تقترب البلاد من الوفاء بحصة أوبك.

وأضاف أن سد الفجوة بين الإنتاج الفعلي للنفط وقدرات الإنتاج الفنية يفتح نافذة للمستثمرين على الفرص المتاحة، ويقدم فرصة مهمة لنيجيريا لفتح مصدر إضافي للإيرادات، ويسد الفجوة الحالية في النقد الأجنبي، ويعزز المرونة الاقتصادية.

ووفق أحدث البيانات، قادت نيجيريا وليبيا نمو إنتاج أوبك النفطي في فبراير/شباط (2024).

وارتفع إنتاج النفط في نيجيريا بنحو 47 ألف برميل يوميًا، ليصل إلى 1.476 مليون برميل يوميًا في الشهر الماضي، ارتفاعًا من 1.429 مليون برميل يوميًا في يناير/كانون الثاني و1.414 مليون برميل يوميًا في ديسمبر/كانون الأول.

توصيات مهمة

أكّدت لجنة تنظيم النفط في نيجيريا الأهميةَ البالغة لحماية أصول النفط والغاز في ضوء التحديات القائمة.

وعلى نحو خاص، وصفت أصول النفط بـ«الحاسمة»، ليس للاقتصاد فحسب، وإنما لرفاهية المواطنين والتنمية المستدامة أيضًا.

يقول التقرير: «تعزيز أمن البنية الأساسية للنفط والغاز ومرافق النقل عنصر أساسي في تحقيق هذا الهدف».

وأوصت باعتماد نهج متكامل يعالج جميع تحديات البنية الأساسية والنقل والأمن، من أجل تعزيز استقرار قطاع الطاقة واستدامته ومرونته.

ولفت إلى أن تلك الإستراتيجية المتكاملة تعترف بروابط النواحي المختلفة لسلسلة قيمة الطاقة، وتؤكد الحاجة للتعاون بين الوكالات الحكومية وقوات الأمن وأصحاب المصالح بالصناعة والشركاء من الخارج لتنفيذ الإستراتيجيات والمبادرات المستهدفة.

وأوضح أن النواحي المختلفة تشمل الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية الجديدة وصيانة الأصول القائمة وتطوير التقنيات الحديثة ونشرها والاستثمار في بناء خطوط الأنابيب وخطوط الأنابيب الافتراضية والسكك الحديدية والطرق السريعة لتيسير نقل موارد الطاقة.

وتتضمن الإستراتيجية -أيضًا- تنفيذ إجراءات أمنية شاملة لحماية بنية الطاقة الأساسية وأصولها من التهديدات مثل التخريب والسرقة والهجمات السيبرانية.

ويتطلب ذلك إرساء أطر عمل سياسية واضحة وآليات تنظيمية لدعم الاستثمار وتعزيز المنافسة وضمان الشفافية والمحاسبة داخل قطاع الطاقة في نيجيريا.

تداعيات أزمة وزير النفط الليبي تتواصل.. ماذا حدث في 24 ساعة؟

أحمد بدر

الطاقة

بعد الرد الخاص الذي حصلت عليه منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، من وزير النفط الليبي محمد إمحمد عون، الذي أكد خلاله براءته من أيّ اتهامات موجّهة إليه، شهدت أزمة وقف الوزير تداعيات مهمة خلال الـ24 ساعة الماضية.

وكانت الأزمة قد بدأت بإعلان هيئة الرقابة الإدارية في ليبيا، برئاسة عبدالله قادربوه، في 26 مارس/آذار الماضي (2024)، وقف الوزير محمد عون عن العمل بشكل احتياطي، وذلك على خلفية وجود تحقيق في اتهامات تتعلق بمخالفات.

ونفى وزير النفط الليبي هذه الاتهامات جملة وتفصيلًا، ولتأكيد هذا النفي رسميًا طالبَ بسرعة التحقيق معه والاستماع إلى أقواله من جانب الجهات القضائية، ليعرض ما لديه من مستندات تؤكد براءته.

ماذا حدث في 24 ساعة؟

تواصلت تداعيات أزمة وقف المهندس محمد عون عن العمل مؤقتًا، مع تدخّل النقابة العامة للنفط في ليبيا، مساء أمس الأحد 31 مارس/آذار، لرفض القرار الصادر عن رئيس هيئة الرقابة الإدارية، الذي وصفته بأنه ظالم.

وطالبت النقابة العامة بإلغاء القرار، داعيةً في الوقت نفسه كل القوى السياسية والوطنية في ليبيا إلى الوقوف ضد قرار وقف الوزير، إذ ترى أن القرار يضرّ بمصالح الدولة، وفق البيان الذي اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

في الوقت نفسه، طالبت النقابة بإجراء تحقيق عادل وشفاف ومستقل في القضية التي تستهدف إدانة وزير النفط الليبي، مع ضرورة محاسبة كل من يثبت تورّطه في أعمال الفساد، أو محاولة التلاعب بمقدّرات الدولة.

يشار إلى أن رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبدالحميد الدبيبة كان قد أعلن، يوم الأربعاء 27 مارس/آذار الماضي، تعيين وكيل وزارة النفط والغاز خليفة رجب عبدالصادق، لتسيير مهام الوزارة، بعد قرار وقف الوزير محمد عون.

ردّ وزير النفط الليبي

في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة، دافع وزير النفط محمد عون عن موقفه ضد قرار إيقافه عن العمل، مؤكدًا امتثاله

The General Syndicate
Of Oil

دولة ليبيا
النقابة العامة للنفط

G.S.O

التاريخ 31 / 3 / 2024م

بيان النقابة العامة للنفط

بشأن قرار إيقاف السيد محمد إمحمد عون وزير النفط

تتابع النقابة العامة للنفط ببالغ القلق والاستياء قرار إيقاف السيد محمد إمحمد عون، وزير النفط، وتدين هذا القرار الذي استهدف أحد الرموز الوطنية والمهنية والمدافعين عن قطاع النفط في ليبيا، إن هذا القرار يعتبر انتهاكاً صارخاً لمبدأ الشفافية والنزاهة، ويأتي في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية المزرية التي تمر بها البلاد، وخاصة في ظل التدهور السياسي والاقتصادي الذي يشهده البلد، وانتشار الفساد في مؤسسات الدولة.

تأمل النقابة العامة للنفط من هيئة الرقابة الإدارية، مراجعة القرار المشار إليه وإلغائه، وكما تطالب كافة القوى الوطنية بالوقوف صفًا واحدًا ضد هذا الإجراء الذي يضر بمصالح الدولة الليبية، خصوصا فيما يتعلق بموفق الوزير بالاتفاقية الخاصة بحقل NC7.

تطالب النقابة العامة للنفط بإجراء تحقيق شفاف ومستقل في هذه القضية، وتحاسب كل من يثبت تورطه في الفساد والتلاعب بمقدرات الدولة.

إن النقابة تؤكد على ضرورة احترام مبادئ النزاهة والشفافية في جميع المعاملات الحكومية، وتحث على تعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة من خلال مكافحة الفساد بكل حزم وقوة.

حفظ الله ليبيا

صدر في طرابلس بتاريخ 2024/03/31م

النقابة العامة للنفط
الرئيس

صورة للملف الدوري العام

Libya - Tripoli
هـ. +218 94 2772163
هـ. +218 92 2515405

في الوقت نفسه، طالبت النقابة بإجراء تحقيق عادل وشفاف ومستقل في القضية التي تستهدف إدانة وزير النفط الليبي، مع ضرورة محاسبة كل من يثبت تورّطه في أعمال الفساد، أو محاولة التلاعب بمقدّرات الدولة.

يشار إلى أن رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبدالحميد الدبيبة كان قد أعلن، يوم الأربعاء 27 مارس/آذار الماضي، تعيين وكيل وزارة النفط والغاز خليفة رجب عبدالصادق، لتسيير مهام الوزارة، بعد قرار وقف الوزير محمد عون.

ردّ وزير النفط الليبي

في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة، دافع وزير النفط محمد عون عن موقفه ضد قرار إيقافه عن العمل، مؤكدًا امتثاله للقانون، كونه على يقين تامّ بعدم ارتكابه أيّ مخالفات قانونية، وحرصه على الحفاظ على ثروات البلاد.

وأوضح الوزير، في الردّ الذي نشرته «الطاقة» حصريًا، أنه يسعى بشكل دائم للحفاظ على المورد الرئيس للّيبيين بمختلف الطرق، مؤكدًا ثقته في أن التحقيقات ستنصفه، وذلك بسبب ثقته في عدم ارتكابه أيّ مخالفات يُحاسَب عليها.

وخاطب المهندس محمد عون رئيس هيئة الرقابة الإدارية عبد الله قادربوه، قائلًا، إن تصريحاته لإحدى وسائل الإعلام تحمل تأكيدًا للاتهامات الموجهة إليه، وكأن هناك حكمًا مسبقًا بالإدانة، على الرغم من عدم الاستماع إلى أقواله بعد.

وبينما أكد الوزير احتفاظه بحقه القانوني كاملًا في مواجهة تصريحات رئيس هيئة الرقابة الإدارية، طالب بالاستماع إلى أقواله في أقرب وقت بالطرق القانونية التي نصّت عليها التشريعات النافذة، بهدف إظهار الحق أمام الشعب الليبي.

تفاصيل القرار سبب الأزمة

في الأسبوع الأخير من الشهر الماضي، أصدرت هيئة الرقابة الإدارية في ليبيا، بقيادة عبدالله قادربوه، قرارًا مفاجئًا بوقف وزير النفط الليبي محمد عون عن العمل بـ»شكل احتياطي»، موضحة أن هذا القرار يأتي استكمالًا لتحقيق قضائي.

وبحسب الهيئة، فإن القرار جاء على ذمة قضية -قيد التحقيق حاليًا- تحمل رقم 178، وتتعلق بوجود مخالفات قانونية، وفق بيانها الذي نشرته وكالة «رويترز»، واطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وعلى الرغم من أن الهيئة لم تذكر في بيانها اسم الوزير، واكتفت بذكر الأحرف الأولى من اسمه، فإنها لم تكشف فيه عن أيّ تفاصيل مرتبطة بالقضية محلّ التحقيق، أو نوعية المخالفات التي توجّهها الجهات القضائية إلى الوزير.

الصفقة محل الجدل

جاءت اتهامات النقابة العامة للنفط، على خلفية صفقة رفضها وزير النفط الليبي محمد عون، إذ أسفر هذا الرفض عن دخول النيابة العامة على خط الأزمة، بقرار يقضي بوقف مفاضات عقد تطوير حقل «الحمادة الحمراء»، التي تجريها مؤسسة النفط.

وكانت النيابة العامة قد أبلغت مؤسسة النفط الليبية، بقيادة فرحات بن قدارة، في ديسمبر/كانون الأول الماضي 2023، بضرورة وقف المفاوضات الجارية بشأن عقد تطوير حقل «الحمادة الحمراء» النفطي الواقع في غرب ليبيا، لحين صدور قرار قضائي يفصل في تحقيق صحة إجراءات التعاقد.

وكانت حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة قد أعلنت عزمها منح الحقل النفطي إلى تحالف بقيادة شركة إيني الإيطالية وأدنوك الإماراتية لتطويره، ولكن هذه الخطوة واجهتها احتجاجات من المؤسسة بأن الحكومة لا تملك الصلاحيات الكافية لإبرام الصفقة، بصفتها حكومة منتهية ولايتها.

في الوقت نفسه، وصف مجلس النواب الليبي هذه الصفقة بأنها «ذات طابع سياسي مشبوه»، ليسارع وزير النفط الليبي محمد عون إلى مطالبة النيابة العامة بالتدخل لوقف الصفقة، في مخالفة صريحة لتوجّه الحكومة التي ينتمي إليها.

يشار إلى أن 53 عضوًا في المجلس الأعلى للدولة الليبية كانوا قد أصدروا بيانًا -في 29 مارس/آذار 2024- رفضوا فيه قرار إيقاف الوزير محمد عون عن العمل بشكل احتياطي، مطالبين في الوقت نفسه بإعادته لمنصبه.

ووصف أعضاء المجلس الأعلى للدولة الليبية قرار الوقف عن العمل بأنه إبعاد متعمّد لوزير النفط الليبي، بعد رفضه الصفقات النفطية التي وصفوها بأنها «مشبوهة».

شكراً